

أكد المرشحون على منصب نقيب المحامين، أن دعوتهم لانعقاد الجمعية العمومية للمحامين ظهر الاثنين المقبل، قانونية نظرا لسقوط شرعية المجلس القضائي المؤقت الذي يدير النقابة، بعدما تجاوز الغرض الموجود من أجله وهو إجراء الانتخابات في مدة 60 يوما طبقا لنص القانون وأوقف الانتخابات، مشددين على أنهم تركوا أجندة الخلافات الانتخابية وتوحدوا بصفتهم رموزا للمحامين لمواجهة معركة تعتمد إقصاء نقابة المحامين وللدفاع عن مهنة المحاماة.

ونفى المرشحون مسئوليتهم عن تصعيد احتجاجات المحامين ضد القضاة بسبب مشروع قانون السلطة القضائية، مؤكدين أن المحامين سبقوهم في الانفعالات والاحتجاجات، وأنه لا يملك أحد منهم توجيه المحامين أو السيطرة عليهم حاليا.

وشدد المرشحون خلال المؤتمر الصحفي الذي عقده الخميس، بمقر النقابة العامة، على ضرورة التدخل السريع من قبل المجلس العسكري لوقف مشروع قانون السلطة القضائية وعدم تقديمه أو مناقشته، إلا بعد انتخاب مجلس الشعب وإصدار القانون من خلال السلطة التشريعية وليس المجلس العسكري، وقالوا إن هذا القانون يمثل ثلث الدستور ولا بد أن يجرى حوله حوار مجتمعي.

وقال المرشحون إنهم طلبوا عقد الجمعية العمومية للمحامين ظهر يوم الاثنين المقبل، لبحث موقفهم من مشروع قانون السلطة القضائية وتأكيد رفضهم له ولمناقشته في غياب البرلمان، بالإضافة إلى اتخاذ قرار حاسم بشأن إجراء انتخابات النقابة التي تم تأجيلها من قبل المجلس القضائي على أجل غير مسمى، وبحث تحديد موعد للانتخابات لا يتجاوز 15 نوفمبر المقبل، ودعوة الجمعية العمومية لاختيار لجنة من المحامين لإدارة النقابة بدلا من اللجنة القضائية، لأنها فقدت شرعيتها، مؤكدين أن تواجدها في النقابة غير قانوني خاصة بعد انتهاء المدة القانونية المقررة لها طبقا لنصوص قانون المحاماة بـ 06 يوما.

وأكد سامح عاشور، أن حل هذه الإشكالية في متناول المستشار حسام الغرياني رئيس مجلس القضاء الأعلى الذي أدرك ويدرك أن هناك مناطق محددة في المشروع تمثل اعتداءً على المحامين وهي المواد 81، و231، و331، موضحا أنهم مضطرين لرفض دعوى "الغرياني" بتقديم مقترحات مكتوبة، مؤكدا أن هذه الدعوى تستخدم خطاباً متعالياً في التعامل مع المحامين.

وبرر عاشور أيضا رفضهم للدعوى بأن نقابة المحامين معطلة ولا يوجد مجلس منتخب يعبر عنها لكي يقدموا مقترحات عن طريق النقابة، قائلا: لا داعي أن نخدع بعضنا البعض".

وأضاف عاشور، يجب على من افتعل هذه الأزمة أن يسحبها ومن تقدم بمشروع الفتنة عليه أن يوقفه لحين انتخاب مجلس الشعب، مؤكدا أن الأمر في يد المستشار الغرياني لأنه صاحب قرار تشكيل اللجنة وهو الوحيد الذي يستطيع وقف اللجنة.

وأكد أن جميع المرشحين على منصب النقيب قرروا رفع أجندة الخلافات الانتخابية من أجل التوحد حول التصدي لمعركة إقصاء نقابة المحامين من جانب رجال القضاء والتأجيل غير المبرر للانتخابات وتلاعب اللجنة القضائية المشرفة على النقابة في قراراتها، مشيرا إلى أن اللجنة لها دوافع من قرار تأجيل الانتخابات منها ما استشعره المحامون برغبتها بتعطيل الانتخابات، واصفا كل قرارات اللجنة الخاصة بتأجيل الانتخابات بـ "الانحراف بالسلطة".

وأضاف بأن الدافع غير الظاهر هو استيلاء اللجنة على أموال النقابة من خلال البدلات والمكافآت التي يتقاضاها أعضاء المجلس المؤقت نظير تواجدهم في النقابة.. وردا على تبرير اللجنة القضائية بأن تأجيل الانتخابات خلفه عدم اكتمال تنقية الجداول للمحامين، أكد عاشور على اتفاق جميع المرشحين على أن الجداول سليمة ولا تحتاج إلى تنقية.

وطالب عاشور بتطهير القضاء من الثلاثة آلاف قاضي الذين أعلن تيار الاستقلال أنهم فاسدون وشاركوا في تزوير الانتخابات، منددا بتوريث القضاء.

ومن جانبه، قال أحمد ناصر، إن مشروع قانون السلطة القضائية يمس مهنة المحاماة وكرامة المحامين، ونحن في محنة شديدة بسبب هذا القانون المزمع إصداره في غيبة النقابة، ولا بد من وقفة تتفق مع خطورة الموقف وتكاتف كافة المحامين والمرشحين في مواجهة هذا القانون ولتحديد موعد الانتخابات.

فيما اتهم الدكتور محمد كامل، القضاة بالسعي وراء تحقيق أجندة خاصة بهم، تحقق لهم مزايا خاصة، مشيراً إلى أن القضاة يستغلون الإشراف على الانتخابات البرلمانية المزمع إجراؤها في 28 من نوفمبر المقبل للضغط على المجلس الأعلى للقوات المسلحة لإصدار مرسوم بقانون السلطة القضائية، مشدداً على ضرورة تدخل المجلس العسكري لوقف هذا المشروع لحين انتخاب البرلمان.

وأعرب عن استياءه من تعديلات قانون السلطة القضائية، مؤكداً أن المواد المستحدثة والمعدلة في المشروع لا يوجد لها مثل في أي دولة من دول العالم حتى الدول الشرقية، قائلاً: "أصبح لدينا قضاء يعمل للسلطة التنفيذية ويأخذ من الرسوم القضائية، ويجب على القضاة أن يلتزموا بالحيدة والبعد عن اللجوء للأساليب التي تمس كرامة القضاء المصري الذي كان شامخاً، ويجب أن يبدأوا بتطهير أنفسهم قبل الشروع في تعديل قانون السلطة القضائية"، مشيراً إلى أن القضاة يسعون إلى إلغاء نسبة الـ 52% المقررة بالقانون وهي نسبة تعيين المحامين في السلك القضائي، مشدداً على ضرورة أن يتصدى المحامون لهذه الهجمة والاعتداء السافر على كرامة المحاماة.

وأضاف: اتفقنا على حزمة إجراءات منها أن حل الاشتباك القائم الآن يقتضي الدعوة لجمعية عمومية لتحديد موعد إجراء الانتخابات أو اللجنة القضائية على تحديد موعد، مشيراً إلى أنهم ليس أمامهم أي وسيلة للسيطرة على انفعال المحامين، وأنه لا يملك أي شخص أن يوقف تصعيد المحامين بغلق المحاكم ومنع القضاة من دخولها.

وقال مختار نوح، إن مشروع القانون فيه عوار كبير وكأنه يقول للقاضي احكم "بالإدانة"، مشيراً إلى أن القانون أعد وسيعرض بطريقة غير دستورية، رافضاً تقديم اقتراحات لمجلس القضاء الأعلى بشأن المشروع بحكم أنه لا يوجد مجلس نقابة".

وأضاف أن اللجنة القضائية عاجزة عن إدارة النقابة مما تسبب في توقف الخدمات وعدم دفع المبالغ المستحقة للمستشفيات وما يهملها هو صرف البدلات والمكافآت، موضحاً أن اللجنة تقوم بوظيفة إدارية داخل النقابة وليست قضائية، وليس من حقها أن تنتدب لجنة من وزارة العدل لتنقية جداول النقابة.

كاتب المقالة :

تاريخ النشر : 21/10/2011

من موقع : موقع الشيخ محمد فرج الأصفر

رابط الموقع : www.mohammdfarag.com